الأنباء
الثلاثاء 29 اكتوبر 2013

أكد أن الدستور الجديد سيشدد على مدنية الدولة

موسى: لا تحصين لمنصب وزير الدفاع والسيسي هو الشخصية الأكثر شعبية لمنصب الرئيس

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد رئيس لجنة الخمسين المعنية بوضع الدستور الجديد في مصر عمرو موسى الانتهاء من كتابة دستور مصر 2013 قبل الموعد المحدد له، أي أوائل شهر ديسمبر المقبل من دون أي تأجيل أو تأخير.

وحول ما يثار بشأن ما يسمى « تحصين منصب وزير الدفاع »، نفى عمرو موسى في حديثه له مع وكالة انباء الشرق الاوسط، نفيا قاطعا وجود ضغوط من قبل القوات المسلحة أو أي جهة أخرى على عمل اللجنة، موضحا أنه لا يوجد شيء يسمى تحصين وزير الدفاع وأن ما تردد بعيد كل البعد عما يحدث داخل لجنة الخمسين.

ولفت المرشح الرئاسي السابق إلى عدم وجود أي مادة تتعلق بالعزل السياسي لأي جماعة أو حزب في دستور مصر الجديد حتى الآن.

وفي رده على سؤال حول الشخصية الاجدر لقيادة مصر في الوقت الحالي، قال عمرو موسى: «وفقا لما هو قائم اليوم، فان الفريق أول عبدالفتاح السيسي هو الشخصية التي تحوز بحماس وليس فقط تأييد الأغلبية العظمى من الشعب المصري والأكثر شعبية لمنصب رئيس مصر المقبل».

وفي شأن آلية اختيار وزير الدفاع في الدستور الجديد، قال عمرو موسى ان عملية الاختيار كما هي موجودة، بأن يكون من قادة القوات المسلحة، فهم من يقومون بترشيحه، إلا انه استطرد «الصيغة النهائية لم ننته منها بعد». وعاد موسى وأكد مجددا على ان وزير الدفاع يجب أن يأتي من داخل المؤسسة العسكرية، وهو القائد العام للقوات المسلحة، وهذا هو الموجود حاليا، وأردف «لكن كيف سنتعامل معه، فهذا ما لم ننته منه بعد، ولم يطرح على لجنة الخمسين بعد التي بدأت منذ الاحد في التصويت على مواد الدستور». وفيما يتعلق بنسبة العمال والفلاحين، قال موسى «سأعقد اجتماعا مع كل ممثلي العمال والفلاحين لمناقشة المصالح المرتبطة بشكل معين في الدستور، فمساءلة تقليل النسبة أو زيادتها مازالت مطروحة للنقاش، ولكن المهم هو تحقيق مصالح العمال والفلاحين، وكيفية تحقيقها» ان اهم ما يميز دستور 2013 هو «التوجه»، موضحا ان التوجه في دستور 2013، يختلف عن دستور 2012، قائلا ان مصر ليست دولة دينية، وإنما دولة تحترم الدين وتضعه في موقعه السليم، فيبدأ الدستور بـ «بسم الله الرحمن الرحيم»، وفي مادته الأولى «مصر جزء من الأمة العربية والعالم الإسلامي» وفي المادة الثانية «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، وفي مادة تالية تتحدث عن دور الأزهر الشريف كمنارة إسلامية.

وأضاف «الدولة عمرها ما تكون دولة دينية، ولكن دولة تحترم الدين، وتحترم أصوله كما هو في المادة الأولى والثانية».

إلا ان عمرو موسى طلب في حواره عدم الدخول في أي تفاصيل حول ما يجري بشأن مناقشة مواد الدستور، وقال: أرفض التطرق حاليا الى مواد الدستور حتى لا يؤدي الأمر إلى حالة من «اللغط»، خاصة أن الوقت غير مناسب.

وكشف ان الدستور سيتضمن آليات محددة لعزل الرئيس اذا خالف الدستور والقوانين من خلال البرلمان أو من خلال الاستفتاء أو من خلال آلية ديموقراطية.

كما أشار موسى الى ان ديباجة كتابة الدستور ستتضمن التأكيد على ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، مع الاخذ في الاعتبار الثورات السباقة منذ ثورة 1919، وقال «ثورتا يناير ويونيو ذات تأثير بالغ في صياغة المقدمة، والدستور نفسه». وكشف عن احتواء الدستور الجديد على أحكام انتقالية نظرا للوضع الذي تمر به البلاد، مشددا على أنه لا يوجد الغاء لمجلس الشورى حتى الآن، وقال ان الحديث الآن ينصب على برلمان بغرفتين «مجلس النواب ومجلس الشيوخ».

وفي معرض تحليله للوضع الذي وصلت إليه الدولة، قال موسى «عندما عارضنا حكم مرسي، لم نعارضه لأنه حكم الاخوان المسلمين، إنما عارضناه لأنه حكم «غير كفء»، وتوجه نحو الابتعاد عن الديموقراطية والعودة إلى الديكتاتورية بدليل الإعلان الدستوري الذي أصدره في نوفمبر 2012.. فكل هذا كان مؤشرا على أن مصر تتعرض إلى خطر جسيم».. ولذلك لم يكن من الممكن ان يستمر محمد مرسي في منصبه، وإلا بثمن باهظ تدفعه مصر والدولة كلها.

وفي تصريح آخر لصحيفة «الفجر» الجزائرية، أكد ان الدستور سيكون عليه توافق بين المصريين من كل الفئات وسيكون دستورا جديدا يليق بمصر ودورها كما أوضح أن العلاقات المصرية ـ الجزائرية يجب حمايتها بدلا من تعميق الخلافات التي اصطنعتها جهات شريرة.

وعما إذا كانت مصر تملك بديلا في الوقت الراهن للاستغناء عن المعونة الأميركية أو حتى استبدالها بمعونة عربية أو روسية، قال عمرو موسى: لا يوجد بديل إلا أن يكون لك خطة على أرضك وسياسة اقتصادية و200 مليون دولار، حجم المعونة الاقتصادية الأميركية الآن في صندوق المليارات والتريليونات في العالم كم يساوى؟ لا يساوي شيئا، أما عن التوجه لروسيا، فهذا قرار الدولة المصرية ولا يخص لجنة الخمسين التي أرأسها ولا أريد الخوض فيما ليس من اختصاصي.

عمرو موسي

لا توجد أي مادة تتعلق بالعزل السياسي لأي جماعة أو حزب حتى الآن

«الداخلية» تحدد هوية المتورطين في الاعتداء على كنيسة الوراق ومحاولة اغتيال إبراهيم

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية المصري أن الأجهزة الأمنية «حددت هوية التنظيم الإرهابي الذي ارتكب واقعة الاعتداء على كنيسة العذراء بالوراق الأسبوع الماضي»، مشيرا إلى أن هذا التنظيم ارتكب عدة حوادث متفرقة منها الاعتداء على رجال الشرطة والجيش في سيناء، وأن هناك علاقة بين هذا التنظيم ومحاولة الاغتيال التي تعرض لها في 5 سبتمبر الماضي بمدينة نصر.

وقال الوزير في حوار له أمس لـ «المصري اليوم» إن الأجهزة الأمنية توصلت إلى بعض المتهمين في محاولة الاغتيال، وتلاحق 2 آخرين من أشد العناصر خطورة، وأن هذه الخلية ارتبطت بأعمال إرهابية حدثت خلال الفترة الماضية، وأنها مقسمة إلى عناصر تحريض وتنفيذ وتخطيط.

وأضاف ابراهيم: «أن وزارة الداخلية ستعقد مؤتمرا صحافيا للإعلان عن ملابسات حادث الكنيسة وحوادث أخرى ارتكبتها الخلية التي نفذت الهجوم على الكنيسة، مشيرا إلى وجود ارتباط بين حادث الوراق وحوادث أخرى لم يذكرها، وأظهرتها التحقيقات وتحريات جهاز الأمن الوطني، موضحا أن التكتم على هذه المعلومات يهدف إلى ضمان التوصل إلى كل العناصر المتورطة في كل العمليات الإرهابية التي نفذها هذا التنظيم».

وكشف إبراهيم عن أن الوزارة قدمت محضرا بتاريخ 21 سبتمبر إلى نيابة أمن الدولة بخصوص وليد بدر ضابط الجيش المفصول والمتهم في محاولة الاغتيال، مؤكدا أنه تم تحديد آخرين يجري ملاحقتهم في 3 محافظات، وأنه لم يتبق إلا بعض الملاحقات البسيطة وإجراء بعض المقارنات والتطبيقات على الأدلة حتى يمكن تقديمها لجهات التحقيق بشكل كامل.

اللواء محمد إبراهيم

هيئة الاستثمار تنفي منع مرتضى منصور أو أي مصري من الظهور بالفضائيات

القاهرة ـ أ.ش.أ: نفى عبدالمنعم الألفي نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن تكون الهيئة اصدرت أي توجيهات أو توصيات بمنع المستشار مرتضى منصور أو أي مسؤول أو مواطن من الظهور في القنوات الفضائية.

وقال الألفي في تصريحات خاصة لوكالة أنباء الشرق الأوسط إن هذا الموقف ينبع من إيمان الهيئة بحق كل مواطن في الظهور في وسائل الإعلام المختلفة وحق المواطنين في حرية التعبير عن آرائهم، مؤكدا أن كل قناة مسؤولة عن اختيار ضيوفها بعيدا عن أي تدخل من هيئة الاستثمار.

الرئاسة تنفي أي لقاء بين منصور والاحتياطيين في لجنة الـ 50

«النور» يوافق على استبدال المادة «219» ويدعم النظام المختلط

القاهرة ـ وكالات: نفى السفير إيهاب بدوي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، ما رددته بعض وسائل الإعلام بشأن لقاء قيل انه جمع الرئيس عدلي منصور والأعضاء الاحتياطيين باللجنة المنوطة بإعداد التعديلات الدستورية المعروفة بلجنة الـ «50».

وفي الوقت ذاته كشفت مصادر بالمجلس الرئاسي لحزب النور بحسب «الوطن المصرية»، عن عقد اجتماع بلجنة الخمسين حضره عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين ود.يونس مخيون رئيس حزب النور، ود.محمد إبراهيم منصور ممثل الحزب بلجنة الخمسين، وصلاح عبد المعبود العضو الاحتياطي، وممثلو الأزهر والإفتاء لإنهاء أزمة مواد الهوية وبديل «المادة 219» في الدستور، وأشارت المصادر الى مشاركة شيخ الأزهر في الاجتماع.

يذكر أن حزب النور وافق على بديل المادة «219» من أحكام المحكمة الدستور العليا، بعد اجتماع عقد بين ممثلي الأزهر والنور، إلا أن هناك خلافا في اللجنة هو ماهية التفسير ومكان وضعه، إما بالدباجة كما يرغب عمرو موسى أو مادة مفسرة كما كان الحال في دستور 2012.

من جانبه، أكد د.محمد إبراهيم منصور ممثل حزب «النور» السلفي بلجنة الخمسين لتعديل الدستور، أن الحزب سيدعم النظام المختلط الذي يميل أكثر إلى البرلماني في الحكم، لأنه يحقق بعض ضمانات توازن السلطات في الدولة.

وأوضح منصور في بيان له مساء أمس أن هناك ضمانات أخرى للحفاظ على توازن السلطات مع مرور الوقت، لافتا إلى أن الحزب يدعمها، ومنها تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئيس الوزراء، وكذلك توسيع الصلاحيات الرقابية للبرلمان على الحكومة.

وأشار إلى أن هناك ضمانات أخرى سيدعمها أيضا، وهي توسيع صلاحيات نواب الشعب، سواء كانوا في المجالس النيابية أو المحليات، وكذلك تفعيل قنوات الرقابة الشعبية والتأثير المجتمعي في رسم السياسات، مؤكدا أن الجميع يعلم أن من أكبر أسباب ثورة 25 يناير أن النظام الديكتاتوري جمع معظم السلطات في يده، وتغول على سلطة الشعب وإرادته.

وقال منصور، إن توسيع صلاحيات المنتخبين شعبيا خاصة في المحليات تعني تفعيل الإرادة الشعبية حتى تصل إلى انتخاب مقدم الخدمة، موضحا أنه لابد أن يسبقها توسيع صلاحيات النواب.

وتابع «ولابد أن يكون لهذا التطوير والانتقال في نظام المحليات مدة محددة ملزمة حتى لا يتم التحايل عليها ويطول أمدها».

د.يونس مخيون

رئيس «لجنة الـ 50» اجتمع بـ «النور» و«الأزهر» لإنهاء أزمة مواد الهوية

تجديد حبس 97 إخوانياً 45 يوماً في محاولة اقتحام قسم روض الفرج

القاهرة ـ وكالات: أمرت نيابات شمال القاهرة بتجديد حبس 97 متهما من جماعة الإخوان المسلمين 45 يوما على ذمة التحقيقات لاتهامهم بمحاولة اقتحام قسم شرطة روض الفرج وتدمير سيارتي شرطة.

نسبت النيابة إلى المتهمين بحسب «بوابة الأهرام» أيضا تهم التجمهر والبلطجة، ومقاومة السلطات، وحيازة الأسلحة، وقذف القوات المكلفة بحراسة القسم بزجاجات المولوتوف المشتعلة.

تمرد: لم نتلق تمويلاً من رجال مبارك ولن نسمح بتشويه حملة أطاحت بالإخوان

القاهرة ـ وكالات: نفى عضو اللجنة المركزية لحركة تمرد محمد نبوي، ما أثير بشأن تلقي الحملة تمويلا من قبل رجال أعمال محسوبين على نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك.

وقال نبوي في تصريحات له أمس نقلتها «بوابة الأهرام»: «حينما كانت تمرد حملة شعبية قبل تحولها لحركة سياسية، تلقت أموالا من أفراد الشعب المصري في شكل مادي وعيني لطباعة استمارات سحب الثقة من الرئيس المعزول د.محمد مرسي».

وأضاف نبوي: «الجهات الأمنية لن تسمح لأحد بتلقي تمويلات مشبوهة من جهات غير معلومة، ولن تسمح بأن تدور الشبهات حول حملة استطاعت أن تزيل نظام بأكمله مثل تمرد».

جثامين رجال الشرطة المقتولين في هجوم دلتا النيل أمس محمولة على سيارة اطفاء خلال تشييعهم (أ. ف. ب)

مقتل ثلاثة رجال شرطة في هجوم مسلح بالمنصورة

القاهرة ـ أ.ف.ب: أكدت مصادر أمنية مصرية قيام مسلحين مجهولين ملثمين بمهاجمة «قوات الأمن المتواجدة بكمين جامعة المنصورة وقاموا بإطلاق النار عليهم» صباح أمس، ما أدى الى مقتل ثلاثة من رجال الشرطة، وتضاعفت الهجمات على قوات الشرطة والجيش في مصر منذ قيام الجيش بإطاحة الرئيس الاسلامي محمد مرسي في الثالث من يوليو الماضي إثر تظاهرات حاشدة طالبت برحيله.

كانت الهجمات تتركز في بداية الأمر بمنطقة شمال سيناء، لكنها امتدت اخيرا لتشمل مناطق اخرى في مصر خصوصا منطقة الاسماعيلية.

حملة «باطل» تدعو للتظاهر تزامناً مع محاكمة مرسي

القاهرة ـ وكالات: دعت حملة «باطل» المصرية، التي تطالب بإنهاء ما تصفه بـ «الانقلاب العسكري»، إلى الاحتشاد يوم 4 نوفمبر المقبل، بالتزامن مع الجلسة الأولى لمحاكمة الرئيس السابق د.محمد مرسي. وتعد هذه هي المرة الأولى التي تطلق فيها الحملة دعوة للتظاهر، منذ الإعلان عن تأسيسها، قبل أسابيع بهدف جمع توقيعات مباشرة على استمارات بعدم الاعتراف بعزل مرسي وبالسلطة الحالية.

وقالت الحملة، في بيانها الثاني أول من أمس: «إن التظاهر سيكون أمام المكان» الذي سيحدده قادة الانقلاب لمحاكمته وفي كل ميادين الحرية في أنحاء مصر وأمام السفارات المصرية بالخارج «تحت عنوان» دفاعا عن صوتي والشرعية لا دفاعا عن مرسي، بحسب بيان الحملة. ولم يتم الإعلان رسميا عن مكان محاكمة مرسي، غير أن تسريبات رجحت عقدها في معهد «أمناء الشرطة» بطرة جنوبي القاهرة.

وتعتبر هذه الأماكن هي نفسها، التي دعا لها «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب»، المؤيد لمرسي، للتظاهر فيها في أول تقارب واضح بينهما، رغم تأكيد حملة «باطل»على عدم اتباعها أي فصيل أو تيار سياسي.

ومن جانبه رفض عبدالرحمن منصور، مؤسس حملة «باطل» بحسب «الجزيرة نت»، التي تستهدف جمع 30 مليون توقيع لرفض قرارات 3 يوليو الماضي وعلى رأسها الإطاحة بالرئيس المعزول د.محمد مرسي، تشبيه حملتهم بحملة «تجرد» التي ساندت مرسي قبل الإطاحة به، موضحا أن حملته سيكون لها صبغة دولية ولن تتوقف عند حدود الاحتجاج محليا.

مستشار الرئيس المصري يهاجم «الغارديان»: أصبحت معادية لثورة 30 يونيو

القاهرة ـ وكالات: هاجم أحمد المسلماني المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية صحيفة «الغارديان» البريطانية وقال انها «فقدت الكثير من سمعتها لدى القراء المصريين، ذلك أنها تحولت إلى صحيفة معادية لثورة 30 يونيو وناطقة باسم الثورة المضادة».

وأضاف المسلماني ـ في تصريح له أمس أن من يتأمل العناوين المستمرة للصحيفة يدرك أنها سقطت تماما في بئر الكراهية والتحريض.

وأوضح أن عناوين «الغارديان» في الأعداد الأخيرة كانت على النحو التالي «الدول التي رحبت ودعمت (انقلاب) مصر أخطأت التقدير، احتفالات أكتوبر عززت انقسام الشعب في مصر، رائحة النفاق تفوح من معسكر المعارضة المصرية و«الانقلاب يتراجع بقوة» و«السيسي وأتباعه يقودون مصر إلى الهاوية» و«يجب إحالة قادة الجيش إلى المحكمة الجنائية الدولية».

واختتم المسلماني تصريحه قائلا «إن صحيفة الغارديان تحلق خارج الواقع ولا تعرف شيئا عما يجري في مصر، وكل قدراتها الصحافية أصبحت النقل من مواقع وصفحات الثورة المضادة، وبذلك انضمت إلى منظومة الإعلام الأسود المعادي لحق الشعب المصري في حماية ثورته وصناعة المستقبل».

مدير المخابرات الروسية في مصر لبحث سبل التعاون في التدريب والتسليح والمعلومات

القاهرة ـ وكالات: وصل إلى القاهرة أمس مدير المخابرات العسكرية الروسية فيكسلاف كوندراسكو قادما على رأس وفد من موسكو في زيارة لمصر تستغرق عدة أيام.

وقالت مصادر مصرية في مطار القاهرة الدولي إن المسؤول الروسي وصل على متن طائرة الخطوط الروسية القادمة من موسكو، وأشاروا إلى أنه سيلتقي مع عدد من المسؤولين المصريين، لبحث سبل دعم علاقات التعاون بين مصر وروسيا في مجالات التدريب والتسليح وتبادل المعلومات وفقا لـ «بوابة الأهرام».